مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية
العدد31 - جوان 2009، المجلد ب، ص.ص.85-104

تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ملخص

تهتم هذه الدراسة بتحليل المحيط الاقتصادي المحلي المؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. بالإضافة إلى تحديد أهم معوقات وجود مناخ استثماري ملائم، مع التطرق إلى السياسات العامة المقترحة لتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين بيئة أداء الأعمال، وتخفيض المخاطر المتعلقة بمناخ الاستثمار، بالإضافة إلى إعداد وتطوير الإطار المؤسسي اللازم لإدارة و جذب هذه التدفقات.

في الأخير وبعد التعرف على معوقات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تم تقديم بعض الاقتراحات العملية للتغلب على هذه المعوقات.

د. سعيدي يحي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر

عندما يكون هناك استثمار، يجب أن يتهيأ المناخ الملائم لذلك، ويجب أن تكون هناك فرصة استثمارية قائمة، من وجهة نظر المستثمر على الأقل، و يجب أن يرشد المستثمر إلى تلك الفرصة إن لم يتعرف عليها بذاته. و يجب أن يقتنع أو يُقنع بسلامتها. وحتى إذا توافرت الشروط الاقتصادية للاستثمار، يجب أن لا تفقد تلك الفرصة قيمتها أو جاذبيتها بفعل العوامل السياسية، أو لأن المشاريع المحلية تعرقل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تنفيذ عمليات الاستثمارات أو تهدد المشروع بعد قيامه. ويعتبر عنصرا العائد والمخاطرة المحركان الرئيسيان لرؤوس الأموال، فنجد أن رأس المال يبحث دائما عن المكان الملائم الذي يكون فيه عنصر المخاطرة أقل ما يمكن من تعظيم العائد. لذلك فإن الدافع الأساسي وراء حركة رأس المال من مكان لآخر هو السعي نحو مناخ أكثر مدعاة للطمأنينة وأكثر تحقيقا للربح. وفي سبيل جذب الاستثمارات الخارجية وتوطين الاستثمارات

Résumé

Cette étude a analysé l'environnement économique local qui influx sur les IDE en algérie. Elle est parvenue à déterminer ce qui bloque l'existence d'un climat favorable pour l'investissement, compte tenue des politiques générales proposées pour, promouvoir et développer les IDE, améliorer l'environnement de la réalisation des affaires, réduire les risques liés au climat d'investissement et la préparation et le développement du cadre institutionnel nécessaire à la gestion et l'attraction de ces flux. Enfin après connaissance de ce qui handicap les flux d'IDE en Algérie, quelques propositions opérationnelles sont avancées pour vaincre ces difficultés.

© جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009

المحلية، أخذت البلدان تتنافس فيما بينها في سبيل إعداد أفضل مناخ للاستثمار، وتوفير أفضل الفرص لجذب الاستثمارات. لذلك نجد أن المستثمرين الأجانب باتوا يميلون للاستثمار في تلك الدول التي يسودها أنسب مناخ استثماري وتلك التي تحسن إعداد مشروعاتها الاستثمارية وعرضها بصورة جذابة وتلك التي تستطيع بأقوالها وأفعالها أن تشعر المستثمر الأجنبي بأهميته، وبأنه سيكون محل ترحيب فيها وبأنه سيعامل معاملة طيبة وستتمتع أمواله في أراضيها بالحماية ضد المخاطر السياسية.

منذ أكثر من عشرة سنوات و الجزائر تسعى إلى وضع الأطر المؤسسية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات التي تتناسب واحتياجات الاقتصاد الوطني وبما ينسجم مع تنافسية القطاعات الاقتصادية المختلفة وإلى إعادة هيكلة البيئة المناسبة للاستثمارات.

وقد كشف التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لسنة 2006 [1] عن التطور المسجل في مجال التدفقات المالية الدولية وفي مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تدفقت إلى القارة الإفريقية استثمارات بقيمة 31 مليار دولار عام 2005 مقابل 17 مليار دولار عام 2004 أي بنسبة نمو تجاوزت 80 %، وقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى في استقطاب الاستثمارات على صعيد القارة. وهكذا تكون الجزائر قد نجحت في جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدة قطاعات اقتصادية. وتعتبر قطاعات الصيدلة والاتصالات أهم القطاعات التي تسجل استثمارات مباشرة أجنبية تليها قطاعات الخدمات خارج المحروقات، حسب تقديرات الهيئات الدولية. كما جذبت بعض القطاعات استثمارات عربية مثل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية كشركة - أوراسكوم المصرية - وشركة - الوطنية الكويتية - وغيرها، وقطاع الخدمات السياحية. و يتوقع أن تزداد هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاقتصاد الوطني نتيجة لتحسن الوضع الأمني والسياسي، بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار النفط عالميا سيزيد الفوائض المالية المحققة في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط الأمر الذي سيؤدي إلى توجه رؤوس الأموال العربية إلى الأسواق المحيطة كفرص استثمارية مجدية. إذ أنه ومنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، أصبحت الأموال العربية و الإسلامية تستثمر بصورة متنامية في المنطقة بدلا من تحولها إلى الأسواق الغربية. إلا أننا هنا يجب أن نميز بين ما تم إنجازه وما يمكن أن يُنجز، وقد جاء تقرير منظمة UNCTAD حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2005 ليؤكد أنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها الجزائر في السنوات الأخيرة في هذا المجال إلا أنه بالإمكان تحقيق المزيد.

1. مفهوم المناخ الاستثماري

يعد الاستثمار أحد أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق باعتباره أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي وخالق فرص العمل التي يمكن من خلالها حل مشاكل المجتمع

الاقتصادية والاجتماعية. فالأموال بحد ذاتها لا يمكن أن تقضي على الفقر أو تحد من البطالة أو تؤمن السلع والخدمات لأفراد المجتمع، أو تخلق نموًا اقتصاديًا حقيقيًا، وإنما استثمار الأموال بشكل فعال و في المجالات المناسبة من شأنه أن يحل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقف حلها على النمو الاقتصادي المرتبط هو الآخر وبشكل أساسي بنمو حجم التكوين الرأسمالي و بنوعية الاستثمارات.

إن عملية الاستثمار هي عبارة عن مشروع تنموي و ليس مجرد عملية توظيف لرؤوس الأموال بهدف الحصول على أرباح و بالتالي فهي تحتاج إلى مناخ ملائم. والمناخ الملائم للاستثمار لا يعني مجرد قانون يصدر لتشجيع الاستثمار ولا يعني مجرد حزمة من الحوافز و الإعفاءات. فالمناخ الاستثماري الذي يجذب الاستثمارات والمستثمرين هو ذلك المناخ الذي لا يعتمد على قانون محدد بعينه وإنما يعتمد بصورة أساسية على جملة من الشروط والمقومات الاقتصادية التي تخلق أرضية يمكن أن ينمو فيها مشروعا تنمويا [2]

في الواقع هناك عدة متغيرات تؤثر في الاستثمار تتمثل في المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات السياسية و القانونية والإدارية و المتغيرات الاجتماعية والثقافية. ويمكننا التفريق بين الشروط الموضوعية للاستثمار والمتمثلة بالعوامل التي لا علاقة للإنسان بها (مثل الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية وغيرها)، وبين الشروط الذاتية.

ووفق هذا الفهم لعملية الاستثمار يعني مناخ الاستثمار مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر في تدفق الاستثمار إلى الداخل، فالمناخ المناسب هو الذي يولد الثقة ويحفز ويشجع تدفق الاستثمارات إلى البلاد التي يسود فيها.

كما يمثل تعبير مناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رؤوس الأموال وتوطنها، فالأوضاع السياسية العامة للدولة وما تتصف به من استقرار أو اضطراب، والتنظيم الإداري للدولة وما يتميز به البلد المضيف من خصائص جغرافية وديموغرافية، مما ينعكس على توفر عناصر الإنتاج، وما شيده البلد المضيف من بنى تحتية، ثم خطط الدولة وبرامجها الاقتصادية وموازناتها ومدى مساهمتها في تحقيق نمو مطّرد ومتوازن بالداخل ومع الخارج، وطبيعة السوق السائدة بالدولة وآليته، والنظام القانوني ومدى كماله ووضوحه وثباته وتوازنه، بما ينطوي عليه من حقوق وأعباء. كل هذه العناصر تدخل في تعريف مناخ الاستثمار، وتعتبر هذه العناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض. وغالبية العناصر المذكورة متغيرات يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال أو طاردة له.

لقد أصبح الاعتماد على الاستثمارات المحلية لوحدها أمر غير ممكن و بالرغم من ذلك فإنه يجب تطوير مناخ استثماري ليس لجذب المستثمر الأجنبي فحسب، بل لجذب المستثمر الجزائري المقيم وغير المقيم و المستثمر العربي قبل الأجنبي، خاصة وأن رؤوس الأموال العربية في الخارج تقدر بأكثر من 650 مليار دولار [3].

2. مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر

من التعريف السابق يتضح أن مناخ الاستثمار يتكون من مجموعة من العوامل التي تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والاستثمارية والتشريعية في البلد ودرجة جاذبية هذا البلد لاستقطاب وتوطين الاستثمار وتحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي وتدفعه نحو الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات إلى الازدهار و ارتفاع مستوى المعيشة.

يمكن تصنيف المقومات الأساسية للمناخ الاستثماري إلى مقومات سياسية، ومقومات تشريعية كالقوانين الصادرة وتلك المصادق عليها من أطراف خارجية عربية و أجنبية، و مقومات اقتصادية مثل البنية التحتية والأداء الاقتصادي.

1.2 . المقومات السياسية والتشريعية

يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي أحد الشروط الأساسية لتوفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبالنسبة للجزائر، وحسب تقارير عدة هيئات دولية فإن درجة العنف السياسي لا تزال تتراجع خاصة منذ إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في آفريل 2004 لعهدة ثانية لمدة خمسة سنوات. إن المقاربة الثنائية للحكومة من أجل الحد من التهديد الإرهابي وذلك عن طريق المشاركة العسكرية وكذا مخطط المصالحة الوطنية قد أعطت نتائج معتبرة، مما أدى إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

كما يحتاج النشاط الاستثماري إلى وجود مؤسسات مستقرة وأحكام واضحة ليتسنى له أن يعمل بكفاءة. وذلك يتطلب تشريعات ملائمة تنظم عملية الاستثمار. ولقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة، ومع وضع حقيقي لعلاقة القطاع العام بالقطاع الخاص وقدرات كل منهما. كما أن الاستثمار الأكثر شيوعا في بلادنا هو في ميدان المحروقات، ومن ثمّ كانت لهذا الجانب قوانين خاصة تحكمه.

بصفة عامة يمكن تلخيص القوانين المتعلقة بالاستثمار والصادرة في الجزائر قبل الانفتاح الاقتصادي في القانون رقم 63-277 الصادر بتاريخ 27 جويلية 1963 المتعلق بقانون الاستثمارات والأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات والقانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة و القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية و المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 الذي أصبح بموجبه مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا، ويعتبر بمثابة بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري.

وفيما يتعلق بالإطار القانوني للاستثمار الأجنبي فإنه يرتكز على مجموعة من القوانين، أهمها الأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي ألغى المرسوم التشريعي رقم 12-93 الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمار. ولكن رغم وجود عدة مجهودات فيما يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، إلا أن بعض العراقيل القانونية لا تزال قائمة. وبالتالي،

من أجل وضع سياسة حقيقية لتطوير الاستثمار، يصبح من الضروري تحسين الجهاز التشريعي والمؤسساتي الموجود حاليا، و البحث على السبل الكفيلة من أجل التطبيق الكامل وبكل شفافية للنصوص المعمول بها و تفادي التفاوت المتكرر بين النصوص الرسمية والواقع.

إن تطوير الإطار القانوني للاستثمار يجب أن يتم باستمرار و ذلك من أجل الضمان للجزائر الحصول على حجم متزايد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستفادة أكثر منه خاصة فيما يتعلق بالتوظيف و نقل التكنولوجيا.

ويمكن تلخيص القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر منذ الانفتاح الاقتصادي في التالي:

- الأمر رقم 01-03 بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بترقية الاستثمار
- الأمر رقم 01-04 بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم و تسيير وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية.
- المرسوم التنفيذي رقم 01-281 بتاريخ 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتسيير وتنظيم عمل المجلس الوطني للاستثمار CNI.
- المرسوم التنفيذي رقم 01-282 بتاريخ 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI
- المرسوم التنفيذي رقم 02-285 بتاريخ 15 سبتمبر 2002 المحدد لطرق تنظيم وتسيير حساب المخصصات الخاصة رقم 302-107 والمسمى " صندوق دعم الاستثمار "Fonds d'appui à l'investissement.

إن الأمر الصادر في عام 2001 أدى إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة، وإلى تنظيم الإطار القانوني للخوصصة، حيث تم الاعتراف بحرية الاستثمار. هذه الحرية تتعلق بالأنشطة التي لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيص مُسبق(قطاع المحروقات، إنشاء هيئات مالية أو شركات تأمين). هذا التحديد لا يعتبر معرقلا، بل ضروريًا لتحديد القطاعات المعنية.

ما عدا قطاع المحروقات حيث الاستثمار الأجنبي محدد باتفاقات الشراكة مع مؤسسة Sonatrach، فإنه بالنسبة للقطاعات المفتوحة للاستثمار الأجنبي لا توجد قيود فيما يتعلق بنسبة رأس المال المملوك من طرف المستثمر الأجنبي. مما يجعل الجزائر تتمتع بميزة نسبية معتبرة مقارنة ببعض الدول الأخرى. فمثلا في مصر لا يسمح للمستثمر الأجنبي بتملك نسبة 100 % من المشروع إلا في بعض الأنشطة المحددة من طرف القانون.

ولقد قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات منها الثنائية و متعددة الأطراف من أجل ترقية وتطوير الاستثمار الأجنبي كما هو مبين في الجدول رقم (01). كما قامت بإصدار مرسوم رئاسي رقم 05-75 بتاريخ 2005/02/26 تمت المصادقة فيه على اتفاقية الحماية المتبادلة للاستثمار بين الجزائر و الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

بالإضافة إلى ذلك قامت الجزائر بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية لمنع الازدواج الضريبي مع عدة بلدان كما هو مبين في الجدول (02).

1.1.2 الهيئات المكلفة بالاستثمار

هناك ثلاث هيئات رسمية في الجزائر مختصة بسياسة ومتابعة الاستثمارات [4]. تتمثل الأولى في الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار (MDPPI). والثانية المجلس الوطني للاستثمار (CNI). أما الهيئة الثالثة فتمثلها الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI).

1.1.1.2 الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات و ترقية الاستثمار

تهتم هذه الوزارة بترقية الاستثمار وبعمليات الخوصصة، مما يترجم الإرادة السياسية القوية. كما تقوم باقتراح سياسة واستراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار، بالإضافة إلى المتابعة الميدانية لجميع أنشطة وكالة ANDI . مع العلم أنه لا توجد هيأة منفصلة مكلفة بالاستثمارات الأجنبية فقط، مما يؤدي أحيانا إلى التداخل في الصلاحيات بين الوزارة و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

2.1.1.2 المجلس الوطني للاستثمار CNI

إن إنشاء هذا المجلس يعتبر من أهم ما جاء به الأمر الصادر في عام 2001. يتكون هذا المجلس من 8 وزارات ويرأسه رئيس الحكومة، و يعمل على تنفيذ القوانين المتعلقة بالاستثمار. وتم إنشاءه بهدف تدعيم الجهاز التشريعي و التنظيمي للاستثمار. فهو يقوم بتحديد سياسة الاستثمار والأولويات المتعلقة بمنح الامتيازات الخاصة في كل قطاع وتقديم التصريح النهائي لبرامج الاستثمار الخاصة. و لكن رغم تمتع هذا المجلس بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين، فلا توجد نصوص تطبيقية تبين دوره بوضوح.

3.1.1.2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

هي عبارة عن هيأة عمومية ذات طابع إداري، تم إنشائها في عام 2001 خلفا لوكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI، وتعمل تحت سلطة المجلس الوطني للاستثمار، كما أنها تشتمل على مديريتين: مديرية الاستثمارات الأجنبية ومديرية الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار. يتمثل دورها الأساسي في ترقية، متابعة ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية. بالإضافة إلى تقديم المعلومات للمستثمرين ومساعدتهم على تلبية الإجراءات الإدارية. مع العلم أن هذه الوكالة لا تشرف على الاستثمارات التي تتم في قطاع المحروقات.

كما تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، و من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 بتاريخ أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار، النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلاً عن الاستثمارات التي تُنجز في إطار منح الامتيازات و/أو الرخص.

2.2 . المقومات الاقتصادية

تتمثل المقومات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث عوامل، وهي: عوامل السوق، عوامل الكفاءة وعوامل الموارد.

1.2.2 عوامل السوق

بلغ عدد سكان الجزائر 091 930 32 نسمة وذلك حسب تقديرات شهر جويلية 2006 [5]، يتمركز أغلبهم في شمال البلاد على طول السواحل. أما نسبة النمو الديموغرافي التي كانت من أعلى النسب عالميا بـ3,4 %، فقد انخفضت انخفاضا ملحوظا حيث بلغت 1.22 % في 2006. وقد سُجل تراجعًا معتبرًا في معدل سن الزواج أي 29 سنة بالنسبة للإناث و 33 سنة بالنسبة للذكور، مع انخفاض كبير في نسبة الإنجاب، أي 2.4 في 2005. هذا و يبلغ معدل طول الحياة 75 سنة، بينما بلغت نسبة التغطية الطبية مستوى جدّ معتبرا إذ هناك طبيب واحد لكل 1006 نسمة، و1.93 سرير لألف نسمة إن أغلبية الجزائريين مُلاّكا لسكناتهم (أكثر من 70 %) وقد انخفضت نسبة احتلالها من **7** أشخاص في السكن الواحد إلى 5.43 في 2004. وقد تم توفير 116470 سكن في 2004 مقابل 109364 في 2003.

وهكذا نلاحظ كبر حجم السوق الجزائرية وبأنها سوق واعدة وتوفر حجم كبير من المستهلكين مما يعتبر كعامل جذب للشركات متعددة الجنسية وبالتالي الاستثمارات الأجنبية.

2.2.2 عوامل الكفاءة

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق على البلدان التي تمتلك بنية تحتية جيدة المستوى. وكما هو معلوم، يقصد بالبنية التحتية الطرق و المواصلات السلكية واللاسلكية والصرف الصحي، محطات القوى الكهربائية، خطوط الطيران والمطارات وشبكة المواصلات الداخلية، بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تمثل أهم أشكال البنية التحتية.

1.2.2.2 المناطق الصناعية

ففيما يتعلق بالمناطق الصناعية، تتابع الجزائر ما بدأته منذ 1970 في بناء المناطق الصناعية وإعادة هيكلتها لتهيئة الأقاليم بشكل متوازن لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف أرجاء البلاد. حيث شقت الطرق والشوارع العريضة لتحسين المواصلات، كما أمّنت مصادر الطاقة للمناطق الصناعية وزودتها بمختلف وسائل الاتصال. وتم تشييد المرافئ والمطارات لتسهيل نقل المواد المصدرة والمستوردة. ورصدت الحكومة مبالغ مالية لإعادة تهيئة المناطق الصناعية وإنشاء مجمّعات جهوية تتكفل بتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط الصناعي وفق هيكلة جديدة في محاولة لدرء النقائص المسجلة. وخصت 36 منطقة صناعية بكلفة إجمالية تقدر بـ1.9 مليار دينار جزائري، وأضيفت لعمليات شملت 47 منطقة صناعية بكلفة فاقت 8 مليار دينار جزائري، مع الإشارة أن الجزائر تتضمن 726 منطقة صناعية ومنطقة نشاط على مساحة إجمالية تتجاوز 15 ألف هكتار. بالمقابل ستخصص العمليات الجديدة

لإعادة تأهيل 17 ولاية منها: الجزائر العاصمة، تيزي وزو، عنابة، قسنطينة، برج بوعريريج، وهران، غليزان، سطيف، أم البواقي، مستغانم، معسكر والبليدة، حيث سيتم رصد النقائص التي تعاني منها المناطق الصناعية من خلال إشراك مصالح وفرق تقنية ومراكز دراسات تناط لها مهمة المراقبة أيضا.

2.2.2.2 وسائل الاتصال

الطرقات: لا تزال شبكة الطرقات السريعة جدّ ضعيفة ببعض المئات من الكيلومترات فقط، حيث تبلغ 640 كلم. مما دفع بالسلطات العمومية بالتسريع في إنجاز الطريق السريع شرق-غرب الذي يتوقع أن يغطي 2000 كلم والمتوقع الانتهاء من أشغاله في سنة 2012. في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفعا وهي الأكثر كثافة في إفريقيا بـ 324 107 كلم، بمعدل 3.7 كلم لكل 000 1 ساكن. بينما يبلغ طول الطرق غير المعبدة 344 32 كلم .

النقل بالسكك الحديدية: تغطي السكك الحديدية الجزء الأكبر من البلاد حيث يبلغ طول هذه الشبكة 4500 كلم وأكثر من 200 محطة تجارية نشطة. علما بأن جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء والمقدر بـ283 كلم. و215 كلم ذات مسارين (double). كما يوجد أيضا 085 1 كلم من السكك من الحجم الضيق. إن قدم الحضيرة و البنية التحتية للسكة الحديدية دفع بالحكومة الجزائرية إلى وضع خطط من أجل عصرنة وتطوير هذا القطاع، وإعادة هيكلة الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية (SNTF). حيث تهدف الدولة الجزائرية إلى الوصول إلى 2.6 مليار مقاعد معروضة في الكيلومتر [S.K.O (Sièges km offert)] مقابل 800 مليون مقعد عام 2004.

النقل الجوي: يوجد 136 مطارًا، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية. وتم تخصيص إعتمادات ضخمة من خلال قانون المالية لعام 2003 من أجل إنجاز مطار الجزائر الجديد بطاقة كبيرة جدا ومجهز بأحدث التجهيزات. كما أن الهدف المسطر هو تحرير نسبة 25 % من رأس مال شركة النقل الجوي. أما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جدّ متطورة. 54 من هذه المطارات ذات مدارج معبدة.
المرافئ: 40 ميناء، 11 منها للصيد والتجارة (الجزائر، عنابة، بجاية، بني صاف، دلس، جن جن، الغزوات، جيجل، مستغانم، وهران وتنس)، وميناءين اثنين مختصين في المحروقات (سكيكدة وأرزيو).

المواصلات السلكية واللاسلكية: إن قطاع الاتصالات عرف تطورات سريعة خلال السنوات القليلة الماضية خاصة بعد إلغاء احتكاره من طرف الدولة في عام 2000 و ذلك عن طريق الفصل بين أنشطة البريد وتلك الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية. كما تم إحداث سلطة مختصة بتنظيم البريد والمواصلات. كما أن قانون 5 أوت 2000 الخاص بالمواصلات السلكية واللاسلكية يسمح بثلاث أنظمة من الاستثمار، الترخيص، الموافقة والتصريح البسيط. وتَعد حظيرة الهاتف الثابت 2.6

مليون خط منها 30 % لحساب الإدارات والتجار والمصالح والمؤسسات. أما نسبة استفادة المواطنين فتبقى جدّ ضعيفة بأقل من 30 %.

أما مجال **الهاتف المحمول،** فقد تطور تطورا سريعا مع مشاركة أربعة متعاملين وأكثر من 16 مليون مشترك في 2006 ، وقد ارتفعت الكثافة الإجمالية للهاتف (المثبت و المحمول) من 5.28 % في سنة 2000 إلى 54 % في 2006. أما الحجم الإجمالي للاستثمارات فقد بلغ 5 مليار دولار، 4 منها آتية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكهرباء والغاز: بفضل إنتاج يتجاوز 7.000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96 %، وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية. 96 % من المنازل تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية التي تشرف على توزيعها مؤسسة سونلغاز.
كما يستفيد حاليا 1.7 مليون منزل من التموين المباشر بالغاز الطبيعي.

خط الأنابيب: تشتمل على 456 كلم أنابيب البترول الخام، 298 كلم أنابيب البترول المصفى (المكرر)، و 948 2 كلم من أنابيب الغاز الطبيعي.

3.2.2 عوامل الموارد

إن الاستثمارات الأجنبية تتدفق على البلدان التي تتوفر بها يد عاملة مكونة ومدربة. وبالنسبة للجزائر فإنها تتوفر على شريحة كبيرة من اليد العاملة المدربة مقارنة بدول المنطقة. كما يلاحظ أن هناك اهتمام كبير بكل من قطاع التعليم والتكوين من خلال توفير عدد هائل من الجامعات و المعاهد والمدارس بهدف الرفع من مستوى التكوين. فلقد تم إدخال عدة إصلاحات في هذا المجال حيث تم إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال كوسيلة بيداغوجية. كما أن هذه الإصلاحات سمحت بتدعيم الوسائل المتاحة في القطاع التربوي. مما أدى إلى تخفيض عدد التلاميذ بالنسبة لكل أستاذ ولكل قسم. حيث وصل العدد إلى 28 و 27 تلميذ بالنسبة للطورين الأول والثاني من التعليم الأساسي، و 19 تلميذ بالنسبة للتعليم للثانوي وذلك خلال سنة 2003، وهو أضعف مستوى مقارنة بباقي دول المنطقة [6].
ووفقا للمؤشر الدولي للتنمية البشرية، وحسب مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، فقد اعتبرت الجزائر من بين الدول العربية التي أظهرت تحسنا في الترتيب في المؤشر. وتم تصنيفها ضمن شريحة الدول ذات تنمية بشرية متوسطة.

3. الجهود الترويجية للاستثمار

تسعى البلدان – خاصة النامية – وباستمرار إلى تطوير مناخها الاستثماري عن طريق القيام بجهود ترويجية من أجل تحسين صورتها في الداخل والخارج، وذلك بعقد ندوات ومؤتمرات ومعارض دولية للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة، مع

التطوير والتكييف المستمر لتشريعاتها مع ما يتلائم والتطورات العالمية كمحاربة الفساد وتمويل الإرهاب.

1.3 الاستثمارات الأجنبية المباشرة و قضية الفساد

تعتبر عملية محاربة الفساد من الأولويات التي وضعتها الحكومة الجزائرية. ففي جانفي 2005 تم اعتماد وثيقة من طرف مجلس الحكومة لمحاربة الفساد والتي تم توقيعها فيما بعد من طرف غرفتي البرلمان في جانفي 2005. هذا يدعم التشريعات الموجودة والتي تتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد التي وقعت عليها الجزائر في 25 آوت 2004. هذا القانون يحتوي على خمسة مواد رئيسية خاصة بترقية الشفافية في المصالح الحكومية والعامة، حيث أدرجت جرائم جديدة مثل الثراء غير الشرعي...الخ. كما تم تدعيم العقوبات الجنائية الحالية، وسُمح بإنشاء منظمة وطنية تختص بإعداد و تطبيق استراتيجية وطنية ضد الفساد.

2.3 الجهود الترويجية الأخرى

سعيا منها لتحسين بيئة أداء الأعمال و مناخ الاستثمار قامت الجزائر بعقد أربع ملتقيات اقتصادية في العاصمة الجزائرية خلال عام 2005 تناولت مواضيع عدة. فبالإضافة لتقديم البرنامج الوطني والذي يحتوي على فرص الاستثمار المتاحة وكذا برنامج الخوصصة والسياسة المتبعة من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، تم حث رجال الأعمال الجزائريين المغتربين على الاستثمار المحلي. ولقد شارك في هذه الملتقيات جهات رسمية محلية و عربية و منظمات إقليمية معنية بالاستثمار والقطاع الاقتصادي بشكل عام (الجدول رقم 03).

3.3 مكانة الجزائر حسب المؤشرات العالمية

نتيجة للتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي أصبحت الحاجة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في غاية من الأهمية لدول العالم. وإدراكاً من الأونكتاد لتلك التطورات ولتوجيه جهود الدول نحو إصلاحات حقيقية أصدرت المنظمة مؤشرين. الأول هو **مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** و يتعلق بقياس مستوى الأداء الفعلي للقطر من خلال حساب نصيبه من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على مستوى العالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. والمؤشر الثاني هو **مؤشر إمكانات القطر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر** الذي يقيس مستوى الإمكانيات الحقيقية والمستقبلية للقطر. وحسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، فقد احتلت الجزائر المرتبة 95 في مؤشر الأداء سنة 2004 مقابل المرتبة 92 سنة 2003. أما فيما يتعلق بمؤشر الإمكانات فقد انتقلت إلى المرتبة 71 عالميا سنة 2004 بعد أن كانت تحتل المرتبة 74 سنة 2003. وبناءا على تقاطع مؤشري أداء و إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صنفت الأونكتاد الدول العربية إلى أربعة مجموعات على النحو التالي:

- دول ذات إمكانات وأداء عال
- دول ذات إمكانات عالية وأداء منخفض

- دول ذات إمكانات منخفضة وأداء عال
- دول ذات إمكانات منخفضة وأداء منخفض

وحسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006 [7]، فقد تم ترتيب الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات إمكانات عالية وأداء منخفض. كما احتلت المرتبة 128 عالميا فيما يتعلق بمؤشر سهولة أداء الأعمال والمرتبة 97 بالنسبة للشفافية، والمرتبة 78 و95 بالنسبة لكل من مؤشري النمو للتنافسية والأعمال للتنافسية كما هو مبين في الجدول رقم (04).

4. التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

يمكن تقسيم تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر إلى مرحلتين. الأولى من عام 1970 إلى عام 1994 ، والثانية ابتداء من سنة 1995.

1.4 الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1970-1994)

تميزت هذه الفترة بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات، وذلك تبعا للقرار المتخذ من طرف الجزائر لفتح هذا القطاع لرأس المال الأجنبي للاستثمار في تكرير، اكتشاف، إنتاج و نقل البترول والغاز الطبيعي.
لقد ازدادت جاذبية هذا القطاع تبعا للصدمات البترولية والصدمات المضادة للسبعينات والثمانينات من القرن الماضي. حيث أن ارتفاع أسعار البترول ومنع الشركات البترولية الكبرى من تملك حقول بترولية، أدى إلى توجه رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في البنية التحتية البترولية والغازية كما سمح بتوفير الموارد المالية اللازمة لصيانة وتهيئة هذا القطاع. غير أنه قبل عام 1992 لم يكن يسمح للشركات الأجنبية القيام بعملية الإنتاج لحسابهم الخاص، بل عن طريق الاستفادة من عقود شراكة مع شركة سوناطراك.

أما مرحلة الثمانينات فتميزت بالغياب شبه التام للاستثمار الأجنبي المباشر. هذا الغياب نتج عن تردد الحكومات التي تعاقبت في تلك الفترة حيال كل تدخل أجنبي. كما تمت إعادة النظر في خطة تهيئة قطاع المحروقات VALYD (Valorisation des hydrocarbures). هذه العملية أدت إلى التوقف الشبه التام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لعدم وجود تحفيزات.

2.4 الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ 1995

1.2.4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تميزت هذه الفترة بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر وذلك تبعا للأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد والناتجة عن انخفاض أسعار البترول، حيث أصبحت الدولة عاجزة عن تحمل عبء الأزمة بالإضافة إلى تفاقم المديونية الخارجية. هذه الوضعية أجبرت الحكومة الجزائرية على القيام بإصلاحات هيكلية تمثلت أساسا

في التخلي التدريجي للدولة عن بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية وفتح الباب أمام القطاع الخاص.

رغم مواجهة نظام الخوصصة المتبع من طرف السلطات الجزائرية لعدة عراقيل كنسبة البطالة المرتفعة ووزن الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) في دواليب السياسة، بالإضافة إلى عدم المرونة الإدارية ومقاومة مناصري النظام السابق الذي أخر كثيرًا تطبيق نظام الخوصصة، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تم تشجيعها وذلك في إطار قانون الاستثمارات لعام 1993 ثم بالأمر الصادر في العام 2001. إن التطور الإيجابي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة زاد من دعم الإرادة السياسية للسلطات الجزائرية. كما أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الجريء الذي بدأ عام 2001 لمدة ثلاث سنوات ثم البرنامج الثاني الخاص بالفترة 2005-2009 تحتل فيه سياسة الاستثمار حيزا كبيرا [8].

وقد قامت الحكومة الجزائرية بمنح عدة ضمانات للمستثمرين وذلك عن طريق توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تتعلق بالاستثمار. هذه الإرادة السياسية الكبيرة تعتبر من المحددات الأساسية التي أدت إلى عودة التدفق السريع للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدة قطاعات منها الاتصالات، الزراعة الغذائية، الكيمياء والصيدلة. كما سمحت بتحسين صورة الجزائر لدى القطاع الخاص الدولي. هذه الوضعية تسعى الجزائر إلى الحفاظ عليها وتحسينها أكثر من أجل جذب مستويات أعلى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والشكل رقم (01) يبين لنا حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1980-.2002

2.2.4 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الإحصائيات الخاصة بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير متوفرة بشكل دقيق حاليا. فالمصادر الثلاثة المتاحة والخاصة بالإحصائيات ليست متطورة بالشكل الكافي. فمثلا الأرقام المقدمة من طرف بنك الجزائر تمثل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلد المصدر دون تمييز القطاعات. أما تلك المصرح بها من طرف وكالة ANDI تبين نوايا الاستثمار حسب قطاعات النشاط وليس المشاريع المنفذة فعلا. أما الإحصائيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك فهي تشمل فقط التدفقات المادية حيث تهمل المشاريع التي تتم عن طريق عمليات الدمج و التملك(مشروع Ispat و Henkel).

النتائج والاقتراحات

لقد وجدت الدراسة أن الجزائر كغيرها من الدول النامية قد مرّت بالعديد من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة والمتقلبة التي عمقت حاجتها للتمويل الخارجي، حيث عمدت خاصة منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي إلى وضع وترسيخ الأطر المؤسسية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات التي تتناسب واحتياجات الاقتصاد الوطني وبما ينسجم وتنافسية القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد نجحت في ذلك إلى حد ما نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية المترتب عن

قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية وكذلك الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الجزائر وما ترتب عنها من المحفزات المالية والتشريعية والإجرائية المقدمة للمستثمر الأجنبي بالإضافة إلى الشروع في عملية الخوصصة للمؤسسات العمومية وتفعيل دور القطاع الخاص وتحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية و الاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط منذ 2001. فبعد أن كان حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر 480 مليون دولار سنة 2000، بلغ ذروته عام 2005 ليصل إلى حوالي 3.8 مليار دولار مما جعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى على المستوى الإفريقي في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية مع توقع أن تتمكن الجزائر من استقطاب 4.2 مليار دولار في العام 2006 على أن يصل حجم هذه الاستثمارات 5.5 مليار دولار بحلول العام 2010 و ذلك تبعا للتقرير الصادر عن وحدة استخبارات العالم الاقتصادي التابعة لمجلة ايكونوميست البريطانية بالتعاون مع برنامج كولومبيا حول الاستثمار الدولي تحت عنوان "توقعات الاستثمار العالمي..ازدهار أم تراجع؟". ووفقا للمقاييس العالمية فإن البيئة الجزائرية ما زالت تمتلك من المقومات ما يؤهلها لاجتذاب المزيد والأفضل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلاد، فإن معظم الدراسات تشير بأن الجزائر لا زالت تعاني من نقص كبير في المعلومات الاقتصادية، مما أثر على عملية جلب الاستثمارات خاصة العربية، حيث تبين أن العديد من رجال الأعمال العرب يجهلون الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر، والتغيرات التي مست القطاعات الاقتصادية في السنوات الأخيرة، وفرص الاستثمار الكبيرة التي تمنحه، نتيجة نقص المعلومات الكافية عن الاقتصاد الجزائري. كما يرجع بعض المحللين، وذلك من خلال تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، الانخفاض في مستوى الاستثمارات العربية في الجزائر إلى العراقيل التي واجهت بعض المستثمرين العرب لإقامة مشاريعهم، وهو ما دفع بفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى اتخاذ قرار بالإشراف شخصيا على ملف الاستثمارات العربية، بعد أن كشف أن مشاريع استثمارية في قطاع السكن والسياحة كانت مبرمجة في الجزائر تجسدت في المغرب وتونس.

ولكن ذلك لا ينفي وجود العديد من الاستثمارات العربية التي عرفت نجاحا كبيرًا في الجزائر " كأوراسكوم المصرية وسيدار السعودية". كما أن الملتقى العاشر لرجال الأعمال العرب الذي انعقد يومي 18 و 19 نوفمبر 2006 بالجزائر بمشاركة عدد كبير من رجال الأعمال العرب، سمح بتحسين صورة الجزائر و إيصال المعلومات الدقيقة لرجال الأعمال العرب.

كما بينت نفس الدراسات أن المشكل في الجزائر يكمن في تطبيق القوانين على أرض الواقع. فبالرغم من أن الجزائر اتخذت عددا من القرارات وعدلت قوانين، إلا أن تطبيقها يبقى نسبيا، مما يشكل عائقا خاصة ما يتعلق بخلق المؤسسات. مما أدى إلى احتلال الجزائر للمرتبة 116 عالميا في التقرير الأخير للبنك العالمي تحت عنوان "القيام بالأعمال عام 2007 كيف تقوم بالإصلاح"[9].

فيما يلي عرض لبعض التوصيات التي خلصت إليها الدراسة لتحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر من خلال متابعة الحكومة لتحقيق الأهداف الرئيسة الخمسة:

- عصرنة إطار الاستثمار
- تحسين صورة الدولة والاتصال في الخارج
- وضع سياسة استثمارية واضحة المعالم
- تدعيم القطاع الخاص ونسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة PME/PMI
- تثمين الموارد البشرية.

المراجع

1- الأونكتاد، الأمم المتحدة، تقرير الاستثمار العالمي (2006)، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية، استعراض عام، ص: 13.

2- رسلان خضور، المقومات الاقتصادية الكلية للمناخ الاستثماري، أعمال الندوة الاقتصادية السورية – الألمانية الأولى "سياسات الاستثمار في سورية"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق 1997، ص:.15

3- مناخ الاستثمار في الدول العربية (2005)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2005، ص:35-.39

4-Guide de l'investissement et de l'investisseur, Algérie-Invest 2002-2004, collection Guide-Plus, p.40.

5- CIA. The World Fact Book, www.CIA_World_Factbook.org

6-Perspectives économiques en Afrique 2004/2005,pp.96-97. www.oecd.org/dev/pea

7- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي (2006)، مرجع سابق، ص 24.

8-UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement, Algérie, Nations Unies, 2004, pp.63-93.

9- ممارسة أنشطة الأعمال 2007، سبل الإصلاح، البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، ص6.

www.doingbusiness.org

جدول رقم (01)
الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالاستثمار
إلى غاية 2006

الـدولـة	التـاريخ
بلجيكا / لوكسمبورج	1991
إيطاليا	1991
فرنسا	1994/1993
رومانيا	1994
اسبانيا	1995
الفيتنام	1996
الأردن	1997
قطر	1997
مالي	1998
مصر	1998
بلغاريا	2002/1998
تركيا	1998
سوريا	1998
الدانمرك	1999
كوبا	1999
ألمانيا	2000
النيجر	2000
اليونان	2000
جمهورية التشيك	2000
اليمن	2001
الموزمبيق	2001

الـدولـة	التـاريخ
ماليزيا	2001
الأرجنتين	2001
جنوب إفريقيا	2001
كوريا	2001
الصين	2002
اندونيسيا	2002
الإمارات العربية المتحدة	2002
سلطنة عمان	2002
نيجيريا	2003
البحرين	2003
إثيوبيا	2003
الكويت	2003
ليبيا	2003
السودان	2003
النمسا	2004
السويد	2004
سويسرا	2005
إيران	2005
البرتغال	2005
روسيا	2006

المصدر: CNUCED, base de données Bilateral Investment Treaties (BITs), Country Profile, Algeria

جدول رقم (02)
الاتفاقات المتعلقة بمنع الازدواج الضريبي
إلى غاية 2006

الدولة	تاريخ التوقيع
المملكة المتحدة	1981
فرنسا	1982
تونس	1985
الجماهيرية العربية الليبية	1988
المغرب	1990
بلجيكا	1991
إيطاليا	1991
رومانيا	1994
تركيا	1994
الجمهورية العربية السورية	1997
بلغاريا	1998
كندا	1999
مالي	1999
الفيتنام	1999
البحرين	2000
الأردن	2000
سلطنة عمان	2000
بولندا	2000
إثيوبيا	2002
لبنان	2002
اسبانيا	2005/2002
اليمن	2002
أوكرانيا	2004
البرتغال	2005
روسيا	2006
الولايات المتحدة الأمريكية	لا توجد اتفاقية بين البلدين

المصدر: UNCTAD WID Country Profile, Algeria.

جدول رقم (03)

الجهود الترويجية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام 2005

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت الدولة على مدار العام 4 ملتقيات اقتصادية في العاصمة الجزائرية تناولت مواضيع عدة: تقديم البرنامج الوطني وحث رجال الأعمال الجزائريين المغتربين على الاستثمار المحلي، الخوصصة والاندماج في الاقتصاد العالمي، و تقنيات تسيير المؤسسات. شارك في هذه الملتقيات جهات رسمية محلية وعربية ومنظمات إقليمية معنية بالاستثمار والقطاع الاقتصادي بشكل عام.	شهد العام مشاركة مكثفة للدولة في 11 فعالية اقتصادية تم تنظيمها في دول عربية وأوروبية وأمريكية لاتينية، اشتملت على مؤتمرات وملتقيات ومعرض شاكت فيها جهات رسمية وخاصة عربية وأجنبية، هدفت هذه الفعاليات إلى ترويج الاستثمار في الجزائر وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى.	-	-		-	تم تحويل منطقة "جيجل" الحرة إلى منطقة صناعية مندمجة ذات طابع جهوي.	-

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية2005، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ملحق (2/5).

الجدول رقم (04)

ترتيب الدول العربية في بعض المؤشرات الدولية المختارة

التسلسل	الدولة	مؤشر سهولة أداء الأعمال	مؤشر الشفافية		مؤشر التنافسية العالمية			
					النمو للتنافسية		الأعمال للتنافسية	
		155 دولة	146 دولة	159 دولة	104 دولة	117 دولة	103 دولة	116 دولة
		2005	2004	2005	2004	2005	2004	2005
1	الأردن	74	37	37	35	45	43	43
2	الإمارات	69	29	30	16	18	28	33
3	البحرين	-	34	36	28	37	40	54
4	تونس	58	39	43	42	40	32	35
5	**الجزائر**	**128**	**97**	**97**	**71**	**78**	**89**	**95**
6	جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-
7	السعودية	38	71	70	-	-	-	-
8	السودان	151	122	144	-	-	-	-
9	سوريا	121	71	70	-	-	-	-
10	الصومال	-	-	144	-	-	-	-
11	العراق	114	129	137	-	-	-	-
12	سلطنة عُمان	51	29	28	-	-	-	-
13	فلسطين	125	108	107	-	-	-	-
14	قطر	-	38	32	-	19	-	44
15	الكويت	47	44	45	-	33	-	47
16	لبنان	95	97	83	-	-	-	-
17	ليبيا	-	108	117	-	-	-	-
18	مصر	141	77	70	62	53	66	71
19	المغرب	102	77	78	56	76	46	79
20	موريتانيا	127	-	-	-	-	-	-
21	اليمن	90	112	103	-	-	-	-

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، جدول رقم (25)، ص136.

الشكل رقم (01)
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
في الفترة 1980 – 2002

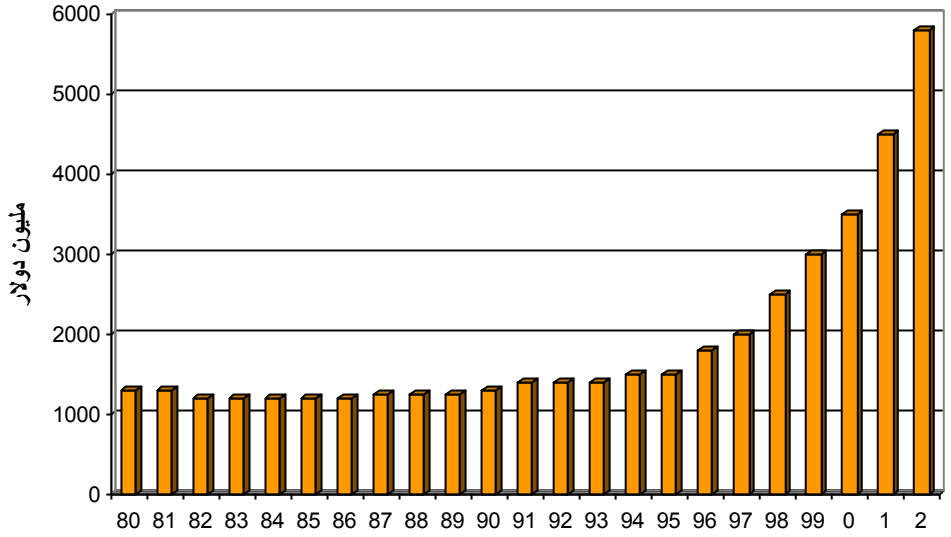

المصدر: UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement, Algérie, Nations Unies, 2004,p.8.